



Unicons
شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل

للتوافق حول برنامج الإصلاح الإقتصادي في السودان

ورشة عمل رقم (3): القطاع الصناعي

إصلاح الصناعة السودانية من أجل مستقبل أفضل

إعداد وتقديم:

د. الفاتح عباس القرشي

الخرطوم، مايو 2015م

المحتويات:

- المقدمة
- واقع الصناعة السودانية ومشاكلها الأساسية
- إمكانيات وطاقات الصناع السودانية
- الصناعات الغذائية
 - السكر
 - المياه الغازية
 - الزيوت
 - المطاحن
- صناعة الغزل والنسيج
- قطاع المدابغ والصناعات الجلدية
- صناعة اللحوم
- صناعة الكيماويات والبتروكيماويات
- صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل
- الصمغ العربي
- الصناعات الحديدية والهندسية
- الصناعات الهندسية والتجميعية
- الصناعات التجميعية
- الطباعة والتعبئة الورقية
- كيفية وماهية البداية الجادة
- خاتمة
 - تهيئة قاعدة الإنطلاق والإصلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

اصلاح الصناعة السودانية

من أجل مستقبل أفضل

يمثل القطاع الصناعي أساس لإنطلاق الإقتصاد ؛ باعتباره المحرك الأول للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ؛ ويمثل المحور الأساسى للقطاعات الإنتاجية فى كل المجالات الإنتاجية الأخرى.

إن مايمتاز به السودان من إمكانيات وموارد زراعية ضخمة بشقيها النباتى والحيوانى وثروات طبيعية لا يمكن الحصول منها على مردود إقتصادى إلا بالتصنيع ، فالصناعة هى التى تحقق القيمة المضافة ، وتوفر فرص العمل (اللائق) المستدام وأين ماتوطنت الصناعة بأسس علمية وتطورت وفق منهج عملى متكامل على نطاق القطر المعنى ظهرت مظاهر الحياة العصرية الحديثه حيث تتوفر مقومات الحياة الأساسيه للانسان من مياه للشرب ؛ وطاقه كهرباء ، وتعليم ، وصحه وكل متطلبات ال حياة الاساسية.

تمثل العملية الصناعية وتطورها بمنهج متوازن ومستمر الحل الأمثل لكل معطلات وأزمات الإقتصاد السودانى ؛ غير ان ذلك لن يتحقق إلا بسياسات واضحة واستراتيجية للتنمية الصناعية محددته ومتكامله مع محاور الإنتاج الأخرى معززه للربط الخلفى والأمامى محولة لكل الميزات (التفضيليه) الى ميزات (تنافسيه) فى ظل التنافس الذى تشهده الساحة الاقليمية (العربيه / الأفريقيه) وعلى نطاق أوسع وأعمق فى الساحة العالمية.

عبرت الدولة فى كثير من الحالات والوقائع على المستوى النظرى عن إهتمام بهذا القطاع وتنميته وتهيئه مناخ الإستثمار بهدف تذليل وتجاوز الكثير من المشاكل التى تعوق العمليه الاستثماريه وتعطل انطلاقة الصناعة رافعه فى كثير من الحالات شعارى الإكتفاء الذاتى " ورفع القدرة التنافسيه للإنتاج الوطنى" غير انه على النطاق العملى لم تجد تلك البرامج طريقها للتطبيق بمستوى مرض.

رغم كل المشاكل والعقبات مازالت الامال تتجددعلى المستوى القومى بأهميه وجود صناعة سودانية وطنية رائدة وقادره على الاستمراريه لتحويل كل الطاقات الكامنه والموارد الطبيعیه وثروات باطن الارض التى تزخر بها البلاد إلى سلع صناعية نهائيه أو شبه مصنعه بجوده عالية واسعار منافسه مع الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الثنائيه والاقليمية التى وقعتها الدوله

بهدف تحريك القطاعات الانتاجية المتاحة غير إن الأمر على النطاق العملى التطبيقى لم يحقق نجاحاً مرضياً.

بالرغم من قيام صناعات متطوره وذات إمكانيات عاليه فى العديد من مجالات الصناعات خاصه التحويلية ، إلا إن ارتفاع تكلفه مدخلات الانتاج وخاصه المحليه (وبصورة أخص من القطاع الزراعى)؛ بالإضافة الى العناصر الاخرى التى تقود الى زيادة تكلفه الانتاج بسبب تكلفه العناصر الاخرى مثل الطاقة والمحروقات بالإضافة إلى الرسوم والجبائيات للسلع الصناعيه الوطنيه تآثرت سلباً الصناعات السودانية بالأزمات الإقتصادية المتلاحقه التى مرت على البلاد وبالطبع كان للسياسات الإقتصادية مع كل ذلك الأثر الأعظم على الصناعات السودانية.

واقع الصناعة السودانية ومشاكلها الأساسية:

رغم إن هنالك بعض القطاعات الصناعيه قد حققت بعض النجاحات واستغلت نسبة مقدره من طاقاتها الانتاجيه المتاحة إلا أن هنالك العديد من الوحدات الانتاجيه فى قطاعات أساسيه تتصاعد فيها معدلات الطاقة العاطلة بل وتوقف بعضها بصورة كامله وتغير غرض بعضها وحل بعضها بصوره نهائيه وكل هذا نتيجة للتحديات التى تواجه والمشاكل التى تحول دون انطلاقه هذا القطاع الاستراتيجى الهام الذى يعول عليه لتحقيق أى أهداف ايجابيه تتعلق بالتنميه الإقتصادية والإجتماعيه علماً بأن هناك مايفوق ال(25) - (30) ألف منشأة صناعيه منتشرة على ولايات السودان المختلفه مع ملاحظه أن نسبه عاليه منها متمركزه بولاية الخرطوم لعدة أسباب أهمها السوق الرئيسى ومركز النشاط التجارى الذى يعتبر نقطه التوزيع لعموم السودان بالإضافة إلى توفر بنىات تحتيه أحسن من الولايات الأخرى .

تتعدد المشاكل والمعوقات ويمكن تصنيفها او تبويبها كمجموعة خارجيه متأثره بجوانب وتأثيرات ذات طابع خارجى وأخرى داخلية غير إنها متداخله ؛ مع ذلك يمثل العنصر السياسى أو العامل السياسى الأساس إذ ينعكس تأثيره على كل العوامل والاسباب الاخرى خارجياً وداخلياً.

يمكن تلخيص أهم المشاكل التى تجابه الصناعات دون ترتيب لأهميه ووزن السبب ودون إعتبار للتصنيف والتبويب أعلاه .

1. ضعف التمويل المتاح وارتفاع تكلفته (الإعتماد على صيغة المراهجه والهامش الأعلى - تمويل قصير الأجل).

2. عدم توفير مدخلات الانتاج الصناعيه الزراعيه بالكميات والمواصفات المطلوبه والسعر المناسب عالمياً (تدهور الزراعه ؛ المضاربات فى المحاصيل على قلة الإنتاج ؛ عمليات الاحتكار ... الخ).
3. ضعف البنيات التحتية وهشاشتها وعدم توفر العديد من الخدمات الضرورية فى المناطق الصناعيه.
4. ارتفاع تكلفه مدخلات وعناصر الانتاج التى تحددها الدوله (أسعار إحتكارية) مثل الكهرباء ؛ المحروقات والسكر (قبل التحرير) للصناعات.
5. اغراق الاسواق بالمنتجات المستورده منخفضه التكلفه ورتديه الجوده.
6. التوقيع على الإتفاقيات التجاريه الإقليميه (الكوميسا) والسوق الحره العربيه الكبرى) دون وضع السياسات والتدابير اللازمه التى تؤهل الانتاج الوطنى للمنافسه إقليمياً والتطور للمنافسه عالمياً.
7. انهاء الإمتيازات التى كانت تتمتع بها بعض القطاعات الصناعيه.
8. السياسات الخاصه بتصدير بعض المواد الخام التى تحتاجها الصناعه المحليه (الجلود ؛ الحبوب الزيتيه الخ).
9. الأثر السلبي لتشريعات العمل والإستخدام (بصوره خاصه قانون العمل ؛ قانون الضمان الاجتماعى).
10. عدم مواكبه مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل (العماله الفنيه) (عدم قابليه الخريجين للإستخدام فى القطاع).
11. عدم استقرار السياسات التى لها تاثير مباشر على التنمية الصناعيه.
12. التقاطع فى الاختصاصات وعدم التنسيق بين الجهات المختصه والتدخل المستمر من الأجهزة الحكوميه.
13. عدم الالتزام بتطبيق المواصفات على المنتجات.
14. أثر المشاكل الخاصه بتوقف بعض المصانع التى تمد مصانع أخرى ببعض المدخلات أو المكونات (إنقطاع سلاسل القيمة المضافه فى العمليات الصناعيه).
15. تعرض المستثمرين للإرهاب بسبب تغييب القانون من قبل النيابات الخاصه.
16. عدم تنفيذ القرارات العليا بشأن الصناعه بما فى ذلك بعض القرارات السياديه.

17. التحايل على تطبيق منح الامتيازات الممنوحة بموجب القوانين المعنية.
18. عدم إقرار سلطات الجمارك بالأسعار المقدمة فى الفواتير بالنسبة للواردات.
19. عدم تطبيق بعض الإمتيازات الجمركية الممنوحة بموجب قانون تشجيع الاستثمار بحجة إن النشاط غير مدرج بقوائم الجمارك.
20. ضعف العلاقات بين المراكز البحثية والقطاع الصناعى وعدم مواكبة البحوث لاحتياجات الصناعه
21. التحصيل المقدم لضريبة القيمة المضافة (حتى قبل وصول مدخل الإنتاج للموقع) مما يلقى على المنشأة الصناعية بأعباء تمويلية جديدة.
22. عدم التدقيق عند منح التصاريح لإقامة استثمارات جديدة - مما يقود لتعطيل بعض رؤوس الأموال مع عدم التنسيق بين مستويات الحكم.
23. فقدان الصناعه (فى بعض نشاطاتها) القدرة على المنافسه نتيجة لبعض المتغيرات الفنية المتلاحقه مما يتطلب فتح مزيداً من الاستثمارات فى ظل ظروف التمويل المكلف والمتعثر.
24. سرعه دوران العماله خاصه المدربه مما يفقد المصانع الكثير من الكوادر التى قامت بتأهيل تلك الكوادر.
25. عدم توفر الطاقة الكهربائيه فى بعض المناطق الصناعيه الجديده ، مع مواصلة منهج اجبار المستثمرين بتحمل تكاليف المحولات ومد الشبكه لمصانعهم.
26. عدم وجود أسس ومعايير موحده لتقدير العوائد بين المحليات المختلفه.
27. تضاعف تكاليف تجديد الحكر والتى أصبحت تفوق القيمة الأساسيه للأرض.
28. تواصل عمل الشركات الحكوميه وشبه الحكوميه فى العديد من المجالات وإنشاء الجديد منها مما يخلق تشوهات فى السوق ويقود إلى منافسه غير متكافئه.
29. غياب القوانين المنظمه للنشاط الإقتصادى الحر أو عدم تفعيل المقر منا منذ عام 2009

مع كل هذا الكم من المشاكل ومع استصحاب ما درجت حتى الوثائق الرسمية على ذكره كمسببات للتحديات والصعوبات التي تواجه الإقتصاد السودانى بصورة عامه (مثل مايرد فى وثيقه الموازنه العامه وتعديلاتها سنوياً) مثل :-

- آثار الأزمه الماليه والإقتصاديه المستمره (رغم عدم الإعتراف بها فى البدايه).
- تعثر المفاوضات (الجنوب) ثم الانفصال من بعد ذلك.
- الحروب الدائره فى بعض المناطق بالبلاد.
- استمرار الحصار الإقتصادى.
- النقص فى موارد النقد الأجنبى جراً توقف عائدات البترول.
- إتساع الفجوه بين سعر الصرف الرسمى والسعر الموازى.
- ضعف الصادرات التقليديه والإعتماد بدرجة كبيره على صادرات الذهب.
- ظاهره التجنيب.
- عدم الإدارة المؤسسيه للموارد والترتيب الصحيح للأولويات.
- تراكم إلتزامات الدين الداخلى (ضمانات الصكوك؛ السندات والديون المباشره من الشركات الخاصه.
- تنامى حجم الصرف على هيكل الدوله.
- الاستمرار فى استيراد السلع الاستراتيجيه لسد الفجوه (القمح ؛ الأدوية ؛ السكر .زيوت الطعام ...الخ)
- إستمرار دعم بعض السلع.

عند تحليل كل تلك الصعاب مع ما ذكر من مشاكل تجابه الصناعه الوطنيه ؛ معتمدين على نوعيه كل من عناصر التأثير على الإقتصاد بصورة عامه والصناعه بصورة خاصه نجد إن الأغلبية العظمى من تلك الصعوبات والعوامل ذات طابع سياسى واضح. وبحكم طبيعة العوامل السياسيه نجدها ذات تأثير مباشر وغير مباشر على العديد من العوامل الأخرى (التي تقع عملياً فى المرتبة الثانيه) وبالضرورة مقابله تلك العوامل حسب طبيعتها بقرارات وسياسات جديده تضمن تلافى القصور وتقلل من التأثيرات السلبيه إن لم تزيل تلك التأثيرات بصورة كامله.

مهم جدا وعى حقيقه موضوعية القوانين الإقتصاديه من جانب ؛ ومن الجانب الاخر الوعى التام بسلاسل التأثير للسياسات على مجمل حركة الإقتصاد والمجتمع بصورة عامه

إمكانيات وطاقات الصناعة السودانية

الصناعات الغذائية:

يمثل هذا القطاع الجزء الأكبر في هيكل الصناعة السودانية من حيث حجم الاستثمار وعدد المنشآت وحجم العماله، وبضم العديد من الصناعات المرتبطة بصناعات أخرى ونشاطات أخرى تغذيها وتتكامل معها (القطاع الزراعى ؛ الثروة الحيوانية ؛ الطاقه ، صناعه التعبئة..... الخ) لأنتاج سلع غذائية ومنتجات ثانويه ووسيطه ذات قيمة عاليه.

شهد هذا القطاع نموا حقيقيا وتعتبر الصناعات الغذائية حجر الزاويه فى تحقيق الأمن الغذائى ، علما بأن الاستغلال الأمثل للانتاج الزراعى لن يتحقق الا عن طريق الإهتمام بالصناعات الغذائية ومضاعفه إنتاج القيمة المضافه ، ويعتبر هذا القطاع إهم وسيله لتحقيق الطلب المستدام على المنتجات الزراعيه ومن أهم صناعات هذا القطاع القائمة الآن:-

1/ قطاع صناعة السكر

تعتبر من أهم الصناعات الغذائية ، وقد تمت بوتائر متسارعة فى مجال زراعة قصب السكر إذ ارتفعت الإنتاجية من حوالى (25) طن للفدان إلى أكثر من (48) طن وشهدت إنتاجية بعض المصانع قفزه خلال السنوات الأخيرة (بلغ إنتاج المصانع الخمسه كنانة / الجنيد / حلفا / سنار/ عسلايه) موسم 89 / 1990 - (387) الف طن وقفز إلى (766) الف طن خلال 2007 / 2008 و (680) الف طن موسم 2008 / 2009 و (687) الف طن 2010 - 2011 و (681) الف طن (متضمناً الإنتاج التجريبي لسكر النيل الأبيض وعام 2013 بلغ (843) الف طن متضمناً إنتاج سكر النيل الأبيض .

ما حدث من تطور كان نتيجة للجهد العلمى والعملى والإدارة الفاعله وما صحب ذلك من تأهيل وتحديث وإستنباط عينات جديدة من قصب السكر ، بالإضافة إلى إمكانيات تكرير وتنقية السكر الخام المستورد .

لازم ذلك بعض السلبيات المتصلة بعدم الإهتمام خلال المرحلة الأولى من الإنشاء بتصنيع مخلفات قصب السكر ومخلفات صناعة السكر بصورة عامه والتي تعتبر من مصادر النجاح لهذه الصناعة . (كان من الأوجب أن تقوم مجمعات من

الصناعات الأخرى حول تلك المصانع لإنتاج الخميره ، الورق ، الخشب المضغوط ، الأعلاف ... الخ) وهذا ما يجب مراعاته مستقبلاً خاصة عند أى خطوات جاده لتنفيذ الخطه القومية لصناعة السكر بدءاً بمصنع سكر النيل الأبيض الذى بدأ حديثاً. مؤخراً توسعت شركة سكر كنانة بإضافة بعض تلك الصناعات مثل صناعة الألبان ، والأعلاف مع بدايات صناعة الإيثانول .

مع ذلك لازم تطور صناعة السكر إهتمام فائق من قبل الحكومة حولها إلى سلعه سياسية مثلت إحدى عناصر الدعم للحكومة بإضافة الكثير من الرسوم عليها وتحديد سعر بيعها النهائى مع إجراءات حماية إستمرت فترة طويلة جداً.

ومؤخراً ومع بدايات إنفاذ سياسات التحرير وتطبيقها على هذه السلعه الهامه واجهت المصانع مشكلة حقيقية فى مجال التسويق ووضوح جلياً عدم قدرتها على المنافسة فى ظل فتح باب الإستيراد مما قاد إلى مناقشة تعزيز القدرة التنافسية لتلك المصانع بداية بتحريرها من قيود الرسوم المتعددة المفروضة عليها على كل المستويات .

ولصناعة السكر تأثير مباشر على العديد من مجالات الصناعات الغذائية والدوائية ، وتتطلب تلك الصناعات مواصفات محددة للسكر كمدخل إنتاج أساسى لها وقد عانت فى الكثير من الحالات لعدم توفره فى بعض الحالات ، وعدم مواءمة بعضه للمواصفة المطلوبة (مما يكلف عمليات إضافية للتنقية قبل العملية الصناعية الأساسية) ، وشهدت الأعوام التى سبقت بداية التحرير الأخير للسكر تجربة إستيراد سكر الصناعات التى ساعدت فى تحقيق إنتاجية عالية جداً فى بعض الصناعات الغذائية امع ضمان الإستمرارية .

المياه الغازية

شهدت هذه الصناعة تطوراً ملحوظاً من حيث عدد المصانع وتنوع الإنتاج وبلغت الطاقة القصوى (150) مليون صندوق والمتاحه عملياً فى حدود (92) مليون ونسبة إستقلال الطاقة مقارنة بالقصوى للمصانع مجتمعه حوالى 50% ومقارنة بالطاقة المتاحة عملياً فى حدود (80%) .

وقد عانت هذه الصناعة لفترات من عمليات تخصيص وتسعير (سكر الصناعات) كعامل حاسم فى تحديد معدلات إستغلال الطاقة المتاحة بالإضافة إلى المشاكل العامة للصناعة .

صناعة الزيوت

من أهم الصناعات ذات الطلب المتجدد ، الطاقة الإنتاجية المركبة للزيوت النباتية (3,2) مليون طن فى العام ويقدر الإستهلاك المحلى بحوالى 200,000 طن/ العام تأثرت هذه الصناعة سلبياً من تدنى الإنتاج الزراعى وضعف الإنتاجية فى مجال الحبوب الزيتية وعانت كثيراً من إرتفاع تكلفة وأسعار الحبوب الزيتية وعدم توفرها مما قاد لإرتفاع تكلفة الإنتاج للزيوت النباتية (مع إعتبار إن الخام يمثل نسبة عالية فى تكلفة الوحدة الصناعيه) ، قاد هذا الأمر لإضعاف القدرة التنافسية وتوقفت العديد من المعاصر بصورة كاملة وإنخفضت صادرات الزيوت النباتية من حوالى (80) مليون دولار عام 1997 إلى ما دون المليون دولار . وتمّ إغراق الأسواق المحليه لفترات من الزيوت المستوردة بدعوى سد الفجوه التى فاقمت المشكله.

— دخول المضاربين فى تجارة الحبوب الزيتية (من خلال تمويل بنكى ، أو ذاتى أو مقابل إنجاز بعض الأعمال الهندسية بالمشروعات الزراعيه) . مما يقود لإرتفاع غير مبرر لأسعار المتوفر من الحبوب الزيتية وهنالك بعض التجارب والمبادرات لإنتاج الحبوب الزيتية يمكن تطويرها (تجربة صافولا ، وتجربة غرفة الزيوت) رغم عدم وفاء المزارعين بتسليم كل الإنتاج للمعاصر .

فى ذات الوقت يمكن التوقف عند بعض المحاور الهامة جداً فى هذا المجال والتي يمكن بالتركيز عليها ضمان النهوض بهذه الصناعه الهامه .

— تعزيز تجارب الشراكات مع المزارعين وتلافى السلبيات السابقة

— إعادة تجربة التأمين الزراعى لتوفير المناخ الأمنى

— توفير متطلبات التنمية الزراعيه المستدامة لتحقيق أعلى معدلات الإنتاجية) مع ملاحظة تدنى الإنتاجية الآن وإنحسار المساحات المزروعه) .

— معالجة أمر إستخدام طريقة العصر الميكانيكى حيث تصل نسبة الزيت فى الإمبار إلى (10%) ، مقارن ب (1%) فى حالة إستخدام المزيب الكيمائى .

— البدء بجديه فى تأسيس المجمعات الصناعيه المقترحة (Clusters)

التي تنتقل بالوحدات الحاليه إلى مصاف العالميه

— معالجة مشكلة الأفلاتوكسن بصورة علميه فى كل مراحل زراعة الحبوب الزيتية / جنى المحصول / تخزينه ومن ثمّ تصنيعه .

— تطبيق المواصفات فى كل المراحل

— تسويق الحبوب الزيتية من داخل أسواق المحاصيل وفق مواصفات معينه

— إبتكار أسلوب وطريقة جديدة لتحويل الحبوب الزيتية من القطاع الزراعى للقطاع الصناعى مع إعتبار موسمية إنتاجها لضمان إستمرارية إنتاج المصانع طول العام .

— التركيز على الإنتاج (العضوى) للحبوب الزيتية لما يمكن أن يحققه هذا الإنتاج من عائد مجز فى مجال الصادر للسوق العالميه .

قطاع المطاحن

الطاقة المركبة بهذا القطاع (2,500,000) طن قمح . وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً تمثل فى إنشاء وتأسيس مطاحن بطاقات عاليه وبتقانه حديثه ومتقدمة

وقد شكل موضوع توفير القمح كمدخل إنتاج أساسى مشكلة أساسية خاصه مع تدنى إنتاجية القمح المحلى وإختلاف مواصفاته .

وقد تبنت لفرات المطاحن الكبيره مسئولية توفير القمح من خارج البلاد مع إستمرار سياسة الدعم الدولارى لإنتاج الدقيق . ومعلوم إن البلاد تستورد قمح فى حدود (2) إثنين مليون طن يخضع لتقلبات الأسعار العالميه صعوداً وهبوطاً ويتأثر

بالسياسات الدوليه مما يلغى ببعض الظلال فى مسار العمليه الإنتاجية وإستدامتها لسلمه هامه جداً لها تأثير واسع فى المجتمع وتمثل عنصر أساسى للغذاء بعد تغير النهج الإستهلاكى للمواطن السودانى .

وقد طرحت الكثير من الإفتراحات بعض نجاح بعض التجارب (بمركز أبحاث الأغذية) للإستفادة من الذرة وتوسيع قاعدة إستخداماته لتقليل نسبة الإعتماذ على القمح بإنتاج الدقيق المخلوط بالذرة لإنتاج الخبز ، وتجربة إنتاج البسكويت من الدقيق المخلوط بنسبة (50%) ذرة وتطور إنتاج الكسره تجارياً ، غير إن تلك المقترحات والتجارب لم تر النور على المستوى التجارى رغم نجاحها معملياً.

مع كل ذلك هنالك محاور أساسية لبداية نهوض عملى وضمن إستمرارية الإنتاج خلال العام ، أهم تلك المحاور

— إعادة توطين القمح ورفع إنتاجية محلياً وتعزيز تجربة إنتاجه التى بدأت من القطاع الخاص (تجربة مجموعة معاوية البرير) ، وإستمرار البحث العلمى لإستنباط عينات جديده .

— تهيئة مواعين تخزينية بقدرات تخزينية كبيرة تساعد فى ضمان توفير القمح طوال العام مما يقود لتركيز الأسعار وإطمئنان المزارع وإستمرارية الإنتاج الصناعى فى مجال الدقيق والنشويات .

— إعادة النظر بصورة عمليه وحاسمة فى الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع خاصه فى مجال المحليات.

— إصدار المواصفات اللازمة لكل المنتجات ذات الصله بالدقيق .

الطاقات التصميمية (المركبة) لبعض الصناعات الغذائية:

1/ الحلويات 100 الف طن

2/ الطحنية 400 الف طن

3/ المرببات 100 الف طن

4/ البسكوين 150 الف طن

5/ الصلصة 15 الف طن

6/ المياه الغازية 150 مليون صندوق

. العصائر 100 الف طن.

8. السجائر 9 الف طن.

9. اللحوم 14 الف طن.

الطاقات المتاحة منسوبة للطاقة المصممة عملياً تتراوح من 45% (الحلويات) إلى حوالي 80% (اللحوم) ونسبة أستغلال الطاقة المتاحة الأعلى وصلت 70%.

العنصر الحاسم فى مستوى إستغلال الطاقات المتاحة عملياً هو توفير المواد الخام الأساسية، بجانب توفير التمويل اللازم وإستقرار الطاقة الكهربائية.

صناعة الغزل والنسيج

تعتبر من الصناعات العريقة فى البلاد، وشهدت مرحلة إزدهارها خلال سبعينيات القرن الماضى.

وهى صناعة مرحلية (تتميز بأن عملياتها تشمل عدة مراحل متتابعة) وتستوعب بطبيعتها أعداد كبيرة من العاملين وإرتبط تطورها وتوسعها بإنتاج القطن السودانى بأنواعه الثلاث الأساسية (طويل التيلة، متوسط التيلة وقصير التيلة) وتمثل المادة الخام 65% - 70% من تكلفة إنتاج الوحدة.

القيمة المضافة عالية جداً في مراحلها تتراوح بين 170% إلى 400% في المراحل النهائية.

الطاقات التصميمية التي كانت مركبة في مرحلة الغزل 63,000 طن في العام في (17) مصنع غزل خرجت منها بصورة نهائية (بالتصفية أو تغيير الغرض (49,7%)، الطاقة المتاحة الآن فقط 17 الف طن المستغل منها ضئيل جداً يتمثل في إنتاجية مصنع واحد فقط غير مستقرة.

أثر التدهور في مرحلة الغزل وعدم توفر الغزول في كل المراحل الأخرى، والعامل من مصانع النسيج يستورد غزول من خارج البلاد (طاقة النسيج 300 مليون ياردة/العام)، وتعتبر مرحلة الغزل قلب صناعة النسيج بصورة عامة. ومع ارتباط توسع تلك الصناعة بإنتاج القطن الخام كماً ونوعاً تأثرت سلباً برداءة نوعيته خلال فترة سابقة وتأثرت أكثر بارتفاع أسعاره وتعديل طريقة بيعه للمصانع الوطنية وتأثرت أخيراً بتقليص مساحاته المزروعة وقلة الكميات المنتجة رغم تحسن النوعية مع استمرار ارتفاع أسعاره ساعد كل ذلك في توقف مصانع الغزل مما أثر على مرحلة النسيج والمراحل التي تليها (التريكو، التجهيز والملابس الجاهزة).

عانت هذه الصناعة بشدة من مشاكل التمويل وتوفير الخام وكل ما بذل من إعداد خطط للإنقاذ، وقرارات صاحبت ذلك للإستفادة من السوق الرسمية (القرار الجمهورى 150 لسنة 2003) لم تنفذ وحتى التجربة الخاصة بمحفظة التمويل رغم بداياتها الجيدة تم إجهاضها عند التطبيق. وفي ذات الوقت تم تخصيص (4) مليون دولار من القرض الهندي السلعى قبل عدة أعوام لتحديث مصانع القطاع العام التي

بدأت مؤخراً الإنتاج التجريبي مع تخلف مصنع الغزل الوحيد (الحاج عبدالله) الذي توقف تماماً حتى بعد محاولات التحديث.

هذا القطاع من القطاعات الهامة جداً التي عمدت بعض الجهات السيادية دخولها كمنتجين ومشتريين وأخيراً دعم وعزز هذا الإتجاه (بتخصيص) مصانع القطاع العام مع شراكة أجنبية (تركية) مع القوات المسلحة وآلت لتلك الشراكة إلى الآن (5) مصانع ثلاث منها نسيج (شندی/ الدويم/ كوستي) ومصنع متكامل (الصداقة بالحصاحيصا سابقاً) ومصنع الحاج عبدالله للغزل بالإضافة إلى مصنع للملابس الجاهزة بالخرطوم بحرى وتحول أكبر مشتر حكومي إلى منتج ومشتري في ذات الوقت وهناك مصنع للملابس الجاهزة يتبع لقوات الشرطة.

مع ذلك يلاحظ في الفترة الأخيرة دخول بعض المستثمرين الأجانب في مجال التريكو والملابس الجاهزة والطباعة.

وللنهوض بهذا القطاع يجب البداية بإعادة الحياة لمرحلة الغزل لضمان تحريك المراحل الأخرى وهناك ثلاث مصانع بالبحر الأحمر يمكن تحريك اثنين منهم بعد إعادة التأهيل مع العمل على تأسيس وحدات جديدة بغرض تنفيذ برامج الصادر من الغزول القطنية ويسبق كل ذلك العودة بصورة جادة إلى (القطن) للإستفادة من سلسلته التي تصنع حياة متكاملة وترفع من الإقتصاد الوطنى وتساهم في إنعاش حركة الطلب الواسع ويتطلب الأمر بالضرورة وضع برامج عملية لإعادة الحياة لمشروع الجزيرة مع ما ذكر من أهمية لتوطين القمح.

تجدر الإشارة إلى أن سلسلة القيمة المضافة للقطن تتفرع لفرعين أساسيين والأصل الزراعة / تحضيراً ورعاية وجنى للقطن وبعد الحلق تمر الشعيرات لمرحلة التصنيع الأولى فى صناعة النسيج وهى الغزل ثم النسيج والتريكو والتجهيز (طباعة وصبغة وتبييضاً) وملابس جاهزة.

ومن الجانب الآخر تمر بذرة القطن عبر سلسلة هامة جداً تصنعياً لزيت الطعام المرغوب محلياً وتحول (الأمباز) إلى أعلاف - تتفرع منها شجرة كاملة للقيمة المضافة وسلسلتها الثروة الحيوانية / الالبان / منتجات الالبان - اللحوم ومنتجاتها الدواجن وما يتصل بها.

قطاع المدابغ والصناعات الجلدية

معلوم تمتع البلاد بثروة حيوانية هائلة، أشار كثير من الخبراء لضرورة إعادة النظر فى تقديرها (140 مليون رأس)، مع ذلك الأداء فى هذا القطاع الحيوى غير مرض ولا يواكب تلك الثروة فما زالت صادراتنا منه فى حدود (32) مليون دولار وما زالت عملية التصنيع مختصرة على المراحل الأولى (المحنط والمدبوغ لين).

يحدث كل هذا رغم إن كمية الذبيح تكفى جلودها لتأسيس قطاع إنتاجى مميز غير إن نسبة عالية من تلك الجلود تكون غير صالحة للتصنيع جراء بعض العادات الضارة، وبعض سلبيات الرعى المفتوح بالإضافة الى عشوائية عملية السلخ .

فى ذلك يبلغ عدد المدابغ حوالى (25) مدبغة تبلغ طاقتها التصميمية حوالى (29,7) مليون قطعة جلود خفيفة (ضأن وماعز) و (1,02) مليون قطعة من الجلود البقرى بينما الإنتاج (17,5) مليون قطعة، ويستوعب السوق المحلى حوالى 20% من

الإنتاج وأعلى صادر بلغ (35) مليون دولار فى حين بلغت واردات السودان من الجلود ومنتجاتها ما يزيد على (54) مليون دولار فى العام.

خرجت إحدى أكبر المدايع من الإنتاج (مدبغة الجزيرة) فيما عادت أخرى بعد توقف دام عدة سنوات وتم إعادة إفتتاحها قبل فترة وجيزة (النيل الأبيض) بعد إعادة تأهيلها وتحديثها، وسيساعد هذا فى جانب زيادة حصيلة الصادر وتشجيع مجال المنتجات الجلدية وفى ذات الوقت ما زالت الدباغة الحرفية عاملة وتغذى بعض الصناعات الحرفية بالجلود اللازمة .

وتتواصل الصناعات الحرفية بصورة أساسية فى مجال صناعة الأحذية والمنتجات الأخرى مثل الحقائب الخ.

ويعانى هذا القطاع من مشاكل خاصة تتمثل فى عدم الوعى بأهمية الجلود كسلعة إقتصادية قومية ذات قيمة عالية، مع إستمرار الممارسة السيئة التى أثرت كثيراً على القطاع " جلود الفشودة " ، وما يتعلق بإجراءات الصادر وتغيير القرارات الخاصة بصادر الخام من الجلود والتراجع عنها (حظر صادر الخام) وقد إنتعش القطاع خلال فترة الحظر وعاد للتراجع بعد فتح الباب الصادر الخام رغم زيادة الرسوم، مما قاد لخروج بعض الإستثمارات الأجنبية التى سبق إستقطابها بعد إصدار قرار الحظر.

ويعانى القطاع من عدم توفر صناعات مغذية (صناعات وسيطة) للصناعات الجلدية فى مجال الدباغة والأكسسوارات والمواد الأخرى.

ومن الناحية الإستراتيجية تتبنى الغرفة مع ولاية الخرطوم لتجاوز موضوع الصداقة مع البيئة وعادة تدوير المياه المستخدمة فى العمليات الصناعية بالإضافة إلى مركزية معالجة تلك المياه والإستفادة منها . ومن هنا تم إدراج موضوع تأسيس مدينة صناعية للجلود ضمن برامج تحديث الصناعة السودانية وقد تبنت (اليونيدو) المشروع لتقديم المساعدات الفنية اللازمة وبداية الترويج للمشروع وحددت المنطقة بالمساحات اللازمة للتنفيذ وأعدت دراسات الجدوى المبدئية.

أعدت الغرفة خطة خمسية تبين بوضوح إمكانية النهوض بهذه الصناعة وإمكانية مساهمتها بمساهمة معتبرة فى التجارة الخارجية من خلال صادر الجلود المصنعة بعد (تعميق) عملية الصناعة فى المراحل التى تلى مرحلة الدباغة والمدبوغ اللين. ويمكن مع ذلك تطور الصناعات الجلدية بصورة موازية لهدف (التعميق) وتعدد المنتجات وتحسين جودتها.

الصناعات الجلدية:

مجال الأحذية بالبلاد مصنعين كبيرين وعشرة مصانع متوسطة وصغيرة وهناك ورش صغيرة يصل عددها إلى (600) ورشة بالإضافة إلى أماكن عمل الحرفيين التى يقدر عددها بحوالى (3000).

الطاقات المتاحة عملياً تقدر فى مجال الأحذية فقط بحوالى (40 مليون) جوز حذاء إلا أن الطاقة الفعلية لا تتعدى (12) مليون جوز أى بنسبة (30%) مع مراعاة إن التعمق فى التصنيع إلى مستوى المنتجات الجلدية يضاعف العائد فى هذه الصناعة لأكثر من 700%.

صناعة اللحوم ومنتجاتها

تتصل هذه الصناعة بقطاع الجلود وينعكس تطورها وتوسعها بصورة عملية على قطاع الجلود إيجاباً.

فى الفترة الأخيرة تزايد عدد مصانع اللحوم. وتتمثل طاقاتها فى (10) مصانع صغيرة إلى متوسطة (بطاقة إنتاجية 75 طن إلى 500 طن شهرياً) و (20) معمل صغير بطاقة إنتاجية 500 كيلو/ اليوم مع مجموعة من الوحدات (الجزارات الحديثة) التى تقوم بعمليات تصنيع للحوم وبيعها للمستهلك مباشرة (مجهزة).

تراجعت إنتاجية المصانع إلى نسبة 50% نتيجة للمشاكل التى تقابل القطاع مما قاد لإنكماش السوق مع عدم القدرة على التطور. تجابه القطاع العديد من المشاكل النوعية وأهمها إرتفاع تكلفة الخام الأساسى (المواشى واللحوم) مع عدم توفر النوعيات المطلوبة كمأ وكيفاً، مع تذبذب الأسعار وموسميتها، وعدم القدرة على مطابقة المواصفات الدولية للجودة للذبيح ثم التصنيع والتعبئة لعدم وجود مسالخ تطبق المعايير المعتمدة عالمياً، وعدم سماح الأسواق الخارجية بدخول اللحوم السودانية مع التعقييدات والتقاطعات فى مجال إستيراد بعض مدخلات الإنتاج (فول الصويا المقشور والتجربة الأخيرة كمثال).

يتطلب برامج التطوير والتأهيل وإعادة الهيكلة الكثير من العمل المتصل بإنشاء مسالخ بمواصفات محددة تزود المصانع باللحوم المطلوبة والمدابغ بالجلود حسب المواصفات، مع أهمية بداية العمل الإستراتيجى بإنشاء وحدات (مشاريع) تسمين ورعاية بإمكانيات واسعة تساعد فى توفير الثروة الحيوانية المطلوبة (مراعى

للتربية) ويمكن أن تكون فى شكل مجمعات زراعية (الحيوان) وصناعية. وقد تم إعداد خطة طموحة تستهدف زيادة مساهمة القطاع فى الدخل القومى بنسبة قد تصل فى نهايتها إلى (40%) .

فى ذات الإطار ينبغى التأسيس لمواصلة البحث العلمى المتعمق لتحسين النسل وتطبيق أنظمة الجودة المعتمدة على النطاق العالمى والإستفادة من الميزات التفضيلية فى هذا الجانب:

- (المنتج العضوى).
- سهولة إختراق الأسواق فى الشرق الأوسط والدول العربية.
- الوقت اللازم لتوصيل البضاعة قصير جدا.
- توفر إمكانية تطوير الإتفاقيات الثنائية والإستفادة منها لصالح الإقتصاد الوطنى.

وكل تلك المحاور تقود لو إستغلت بصورة طيبة إلى تأسيس السمعة الطيبة وتعزيز القدرة التنافسية مما يؤهلها لغزو الأسواق الأخرى.

صناعة الأسمنت

من الصناعات الإستراتيجية والأساسية شأنها شأن الصناعات البتروكيميائية وصناعة الصلب وتعتبر من الصناعات العريقة إذ بدأت فى عام 1947 بإنتاجية (400) الف طن (أسمنت عطبرة) ثم مصنع ربك فى عام 1970 بإنتاجية (100) الف طن.

تزايد الإستهلاك المحلى بصورة مطردة وتزايدت المصانع والعاملة الآن قديمها وجديدها (7) مصانع (5) بولاية نهر النيل وواحد بولاية النيل الأبيض وواحد بالجزيرة (إنتاج أسمنت بطحن الكنكر)، الطاقة المصممة للقطاع (7) مليون طن. مع هذا التوسع الذى قلل كثيراً من الحاجة للإستيراد يلاحظ تقديم الكثير من الطلبات لإنشاء مصانع جديدة إذ صدقت (40) منها يمكن لو أحسنا إستغلال الطاقات المتاحة أن تغطى كل الإستهلاك المحلى المقدر بحوالى (3) مليون طن وقد حدث هذا لفترة ، بل وخاضت المصانع تجربة الصادر بحوالى (79) ألف طن بعائد (7) مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2012م.

بلاحظ إن تقدير الإستهلاك بأقل من 50% من الطاقة التصميمية المركبة وهناك إمكانية كبيرة لتطوير الصادر بعد توفير المناخ الملائم لتلك العملية وضمن إستمراريتها بعد التقييم الموضوعى للتجربة الأولى التى قابلتها العديد من المشاكل والتعقيدات.

صناعة الكيماويات والبتروكيماويات

توجد بالبلاد (300) مصنع بلاستيك، العامل منها حوالى 50% بطاقة تصميمية (625) الف طن سنوياً وتعمل بطاقة فعلية (244) الف طن أى بنسبة 16% من الطاقة التصميمية تستوعب تلك المصانع حوالى (9320) عاملاً وتتركز أغلبها فى ولاية الخرطوم.

ويلاحظ إنه بالرغم من وجود خام للبترول محلياً إلا إن التصنيع إقتصر فقط على مصنع واحد (شركة الخرطوم) لمادة البولى بروبيلين وبدأ الإنتاج بطاقة إنتاجية

قدرها (18 الف طن/ سنوياً) وزاد الإستهلاك المحلى للخام نتيجة تزايد عدد المصانع المشار إليها أعلاه ولا تسطيع شركة الخرطوم توفير المطلوب من الخام مما يجعل أمر إستيراده مفروضاً على الجميع لضمان إستمرارية الإنتاج فى القطاع.

فى ذات الوقت تتعدد منتجات هذا القطاع من المنتجات البلاستيكية (حبال مواسير بأنواعها المختلفة، عبوات للعديد من الصناعات بما فى ذلك الأدوية والصناعات الغذائية والزيوت المختلفة والبوهيات والأكياس، والكوابل، والحصائر وحافظات المياه ، والدريات ... الخ).

فى الفترة الأخيرة إتجهت العديد من الولايات لحظر إستعمال أكياس البلاستيك مما أثر على تلك المصانع المنحصصة فى تصنيع أكياس البلاستيك ولتفادى الآثار السالبة التى يعتمد عليها فى منع إنتاجها بذلت العديد من المجهودات لمكافحة الأمر وعدم الإضرار بالثروة الحيوانية مع الحرص على المحافظة على البيئة وتم الإتفاق على مواصفة محددة تساعد فى حسم الأمر للأكياس من ناحية الكثافة والوزن على أن تتوحد على نطاق السودان غير أن مستوى الإلتزام بها ما زال ضعيفاً.

أما مجالات التصنيع الأخرى فى القطاع فتطورت وتنوعت منتجاتها، ولو تم حسم جزء من المشاكل الأساسية سوف تشهد هذه المصانع طفرة كبيرة فى مجال تصنيع تلك المنتجات (المستلزمات المنزلية، الكراسى، التراييز الخ) بالإضافة إلى العديد من المنتجات الخاصة بالتعبئة ويضاف لذلك صناعة بعض

الأثاث وصناعة (الفوم) (المراتب). ويمكن أن تلعب هذه الصناعة دوراً مقدماً في تطوير العديد من مجالات الإنتاج الأخرى كما ذكر أعلاه.

في ذات الإطار بالبلاد صناعة لزيوت وشحوم المحركات بطاقة تصميمية (287) الف طن في العام وإنتاج فعلي يقارب الـ (42) الف طن حوالى 15% من الطاقة المصممة فيما يبلغ الإستهلاك المحلى حوالى الـ (50) الف طن، أى إن الإنتاج الحالى يغطى عملياً (80%) من الإستهلاك المحلى وتستمر عمليات الإستيراد مع بعض الممارسات للغش التجارى التى تشكل تهديداً حقيقياً للمستهلك وتقابل تلك المصانع مشاكل نوعية أهمها تقييم سعر زيت الأساس بواسطة سلطات الجمارك وفق آلية لا تتوافق مع الواقع دون مراعاة للأسعار السائدة عالمياً وقت التقييم.

مجال صناعة البوهيات يشهد بعض التطور والتوسع إذ بلغ إنتاجه أكثر من (45) الف طن عام 2007م ويتصاعد إنتاجه مع توفر الخام طوال العام.

صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل

صناعة الأدوية:

الدواء مادة خام ذات خاصية طبية لها أثر علاجي أو طبي تستعمل للتشخيص أو العلاج أو تخفيف الحالة المرضية أو معالجة أو منع مرض. الدواء إما أن يكون مادة طبيعية (نباتية أو حيوانية) أو تكون مادة صناعية (كيميائية).

صناعة الدواء تركيبية (Formulation Industry)

تنتج أشكال صيدلانية بجرعة أو جرعات محددة حسب المواصفات المحددة في دساتير الأدوية العالمية.

أما المواد الخام الفاعلة ذات الأثر الطبى أو العلاجى والمواد المساعدة والتي تستعمل فى صناعة الدواء فهى مواد صناعية كيميائية لا تنتج فى مصانع الأدوية وإنما يتم تصنيعها فى مصانع المواد الكيميائية (Chemical Industries).

الدول التى قطعت شوطاً كبيراً فى إنتاج الأدوية ليست بها صناعة كيميائية لإنتاج مواد خام لصناعة الأدوية ما عدا القليل منها وليست كل الدول الصناعية التى تصنع مواد كيميائية تقوم بإنتاج مواد خام لصناعة الأدوية.

بالطبع هنالك متطلبات خاصة للمصانع الكيميائية التى يصرح لها بإنتاج المواد الخام التى تستعمل لصناعة الأدوية (دساتير الأدوية) وهنالك فوارق جوهرية بين البحث والتطوير لإستخلاص مواد فاعلة (مواد كيميائية) أو مواد طبيعية تستخدم فى صناعة الأدوية والبحث والتطوير فى صناعة الأدوية ذاتها.

فالبحت فى مجال إكتشاف مواد جديدة فاعلة ذات أثر طبى – تقوم به شركات ضخمة بتكاليف باهظة وبأعداد كبيرة من العلماء والعمال المساعدين.

البحث والتطوير فى مجال صناعة الأدوية ينحصر فى تطوير طرق التحضير والتركيب للمستحضرات التى تعد مرحلة براءات الإختراع لتحسين الجودة.

صناعة الدواء من المصادر الطبيعية (نباتية أو حيوانية) لا تزيد نسبتها عن الـ 5% من سوق الدواء.

وضع الصناعة الدوائية اليوم يفيد بأنها تغطى فقط حوالى 25% من الإحتياج وذلك رغم التوسع الذى شهدته هذه الصناعة غير أن هنالك عديد من الأسباب أعاققت إنطلاقها ومنها:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة.
- البطء الشديد فى إجراءات تسجيل الأدوية رغم الإنجاز الذى حقق أخيراً بتسجيل ما يزيد على الـ (500) نوع حديثاً.
- وجود أدوية مستوردة شبيهة بتلك المصنعة محلياً وبأسعار مضاعفة وأرباح هائلة للمستورد يتبع على أساسها منهج (البونس) فى محاربة المنتج الوطنى ومناقسته.

- الجبابات الكبيرة والمتعددة.
- ممارسة تفرقة لصالح المستورد (وإستمرت لفترة طويلة فى مجال مواد التعبئة للصناعة الوطنية وفرض رسوم عليها، مع إن المستورد يدخل معبأ بدون رسوم).
- يوجد بالبلاد (20) مصنعاً للأدوية و(2) مصنع للمستلزمات الطبية و(3) مصانع لإنتاج الغازات الطبية وتحتوى مصانع الأدوية على (27) خط إنتاج كالاتى:

- 14 خط للأقراص.
- 8 خطوط للكبسولات.
- 3 خطوط للأشربة الجافة (بدرة)
- 4 خطوط للأشربة السائلة.

بجانب إنتاج خطوط الكريمات والمراهم والمطهرات وبعض المحاليل للإستعمال الخارجى. بالإضافة الى مصانع القطن الطبى.

وبعض المصانع المنتجة لبعض المنتجات ذات الصبغة الطبية وذات صلة بصناعة النسيج (الرباطات، الحفاضات، الشاش.... الخ).

ووضح من خلال تحليل السوق الأفريقية أن هنالك إمكانيات لبداية صادر وتقييم التجربة، فقد وضح أن أغلب القارة الأفريقية تعتمد على إستيراد الأدوية بإستثناء(مصر والمغرب).

الفرصة المتاحة فى حدها الأدنى (35) مليون دولار والأعلى (66) مليون دولار.

وقد أعدت الغرفة خطة عمل موضوعية تستند على الطاقات المتاحة فى ثلاث مراحل مع وضع تصور واضح للصادر.

الصمغ العربى:

الصمغ من الألياف الطبيعية القابلة للزوبان فى الماء ويتميز بتركيبته الكيمياءبيولوجية والفزيائية ويصنف فى مجموعة القرويات من خصائصه عدم اللون والطعم والرائحة، ولذلك يمكن أن يضاف الى أى مادة غذائية أو دوائية من غير أن يغير شكلها الفيزيائى.

للصمغ العربى العديد من الميزات التى تنتج له العديد من التطبيقات فى مجال الغذاء والدواء وله عدة فوائد صحية.

هنالك إمكانيات واسعة لإنتاج الصمغ من الأشجار الشوكية أكثر من (30) نوع من الأشجار، ومساحة حزام الصمغ (500.000) كيلو متر مربع، وإستزراع الصمغ يعطى غابات (طلح، أبيض، أحمر) وثمار الأشجار تأكلها الحيوانات (60%) من علف الحيوان.

بدأت صناعة الصمغ العربى أوائل التسعينيات وكان الهدف فك إحتكار شركة الصمغ العربى، الآن المصانع (18) مصنعاً وكانت طاقة كل مصنع (10.000) طن تحتاج لحوالى (180.000) طن خام.

المصانع الوطنية الموجودة حالياً يمكن تصنيفها كالاتى:

- 12 مصنع بالخرطوم (بدره رزازية) رغم أن إنتاج الخام بصورة أساسية فى كردفان.
- بورتسودان 3 مصانع بسير (30) متر.
- شركة الخرطوم للصمغ العربى (سير ونظافة حبيبات)
- (2) مصنع للقوار واحد فى سنجه وواحد فى مدنى.

فى حالة تحديث السيور فى المصانع يمكن زيادة الإنتاجية ويمكن أن تصل عملياً الى (70.000) طن (فى حالة توفر الخام).

يقترح إعداد خطة عشرية لزيادة المساحات والإنتاج وتطوير العملية الصناعية وإستجلاب تقانات حديثة وتجاوز المشاكل والمعوقات والتركيز على التصنيع وسلاسل القيمة المضافة للصمغ العربى مع ضرورة إنشاء معمل على مستوى عالمى كمرجع ومراجعة مواد التعبئة وإنشاء الوحدات المساعدة.

مع كل ذلك مهم جداً التركيز على تحسين بيئة السوق وفتح نوافذ للأسواق الخارجية (ترويج دولى) والتعاون مع دول الجوار لمكافحة التهريب ما أمكن.

الصناعات الحديدية والهندسية:

الصناعات الحديدية:

تعد من الصناعات الإستراتيجية وهى أساس الصناعات الثقيلة المنتجة لوسائل الإنتاج. هنالك حوالى (15) مصنعاً لإنتاج الحديد بينما يبلغ عدد المصانع التى توجد بها أفران صهر للحديد (8) مصانع بطاقة إنتاجية تبلغ (240.000) طن فى العام بينما يفوق عدد المسابك (60)

مسبكاً بطاقة تصميمية (1.400.000) طن في العام فيما لا تتجاوز الطاقة الفعلية (40%) فقط.

وظهرت العديد من المصانع ذات الصلة في مجال إنتاج الحديد والمسبوكات ومستلزمات البناء (الزنك، المواسير، الزوى، حديد التسليحالخ).

وعملياً تحتاج المصانع في مجال الصهر والتشكيل لكميات من الخام (الحديد الخردة وخام الحديد) كمدخل إنتاج ويمثل هذا الأمر تحدياً هاماً لإستمرارية إنتاجها.

تجدر الإشارة الى أنه في مجال حديد التسليح إستطاعت تلك المصانع تغطية ما يعادل 80% من الإحتياج المحلى عام (2008).

الصناعات الهندسية والتجميعية:

توسعت الصناعات الهندسية التشكيلي منها والتجميعي وشكلت صناعة الثلاثات تطور مستمر في المجال التجميعي وإرتفع إنتاجها ليصل الى (120.000) وحدة عام 2012 مع إستمرار الإستيراد من خارج البلاد.

وشهدت في ذات الوقت صناعة السيارات والتركترات والمقطورات تطوراً ملحوظاً وأثبتت تلك الصناعات جودتها وتتوفر إمكانيات دخولها صادر البلاد كلما رفعنا من نسبة القيمة المضافة المصنعة وطنياً في التجميع.

صناعة البورسلين والسيراميك:

عدد المصانع العاملة في هذا المجال قليل (مصنعين) وواحد ثالث لم يركب بعد وبطاقات العاملة يمكن توفير ما لا يقل عن 50% من الإحتياج المحلى، وقد ساعد قيام تلك المصانع في إزدياد الطلب كبديل لبعض الصناعات الأسمنية التي تخدم نفس الغرض.

بلغ أدنى مستوى لإستغلال الطاقة المركبة 50% وشهدت الفترة الأخيرة إنخفاضاً مزعجاً للإنتاج جراً أسباب خارجية فرضت نفسها على الوحدات الإنتاجية وأهمها عدم توفر الغاز السائل LPG ، وشهد عام 2013 إنخفاضاً كبيراً في الإنتاجية وصل الى نسبة 50.6% وصناعة البورسلين والسيراميك تستهلك حوالى 65% من الإستهلاك الصناعى للغاز.

ويعتبر عنصر الطاقة الأساسية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية، وزيادة أسعارها في الفترة الأخيرة بنسب عالية جداً قاد لزيادة تكلفة الإنتاج مما أضعف القدرة التنافسية للإنتاج

الوطني حتى في السوق الوطني مع استمرار فتح الباب للإستيراد ورغم ما تم من معالجات تتصل برفع الرسوم الجمركية على المستورد ما زال الأمر يشكل عائق حقيقي ويخلق منافسة غير عادلة.

تمت محاولة للتصدير بكميات بسيطة لدول الجوار ولقت البضاعة قبولاً طيباً غير أن هنالك العديد من العقبات التي إعتضت الأمر ويمكن تفادي الكثير منها عند تقييم التجربة وإستهداف الإستمرار في التصدير.

الصناعات الأسمنية:

إنتشرت بصورة واسعة في البلاد وتمثلت أهم أنواع إنتاجها في إنتاج (البلوكات، والأنترلوك والبلاط بمختلف أنواعه)، تعتبر هذه الوحدات من الصناعات الصغيرة التي تساعد في إيقاف عمليات (التجريف) لشواطئ الأنهار وبصورة خاصة نهر النيل بسبب تصنيع (الطوب الأحمر) بصناعة بدائل صديقة للبيئة ومن المفترض تطوير تلك المنتجات كبدايل.

واضح جداً أنه خلال الإنتاج الكبير للأسمنت وإنخفاض أسعاره إزدهرت تلك الصناعة وتوسع العمل في الوحدات التي تنتشر في البلاد ومنها بعض الإستثمارات الأجنبية.

الصناعات التعدينية:

في هذا المجال تغطي صخور الأساس Basement Complex Rocks ما يزيد عن نصف مساحة السودان حيث توجد معظم التكوينات المعدنية ذات القيمة الإقتصادية في أفريقيا، لهذا يعتبر السودان الدولة الواعدة في هذا المجال، وقد أثبتت الدراسات رغم قلتها في مجال البحث عن المعادن في السودان وجود إحتياجات إقتصادية لمجموعة من المعادن منها على سبيل المثال (الذهب، الفضة، الكروم، الحديد، النحاس، الكوبالت، الزنك، الرصاص، المانجنيز، التتجستن، الماغزاييت، اليورانيوم، الجبص، الرخام، المايكا، الاسبستوس، التلك، الكاولين، الرمال، الفلسبار، الجرانيت الخ). غير أن أهمها:

- الذهب:

ويوجد على هيئة حبيبات دقيقة منتشرة غالباً في عروق الكوارتز القاطعة لصخور الأساس المنتشرة.

- الكروم:

أكتشف في أوائل الستينيات من القرن الماضي بمنطقة جبال (الإنقسنا) ويوجد الخام على هيئة عدسات في أكثر من منطقة في السودان.

- التلك:

تتواجد رواسبه فى عدة مواقع أهمها جبال النوبة وجبال الإنقسنا ومنطقة الشريك ومنطقة قلع النحل.

- الجبص:

يتواجد الجبص فى العديد من المواقع بساحل البحر الأحمر أهمها بئر أيت شمال مدينة بورتسودان حيث توجد إحتياطيات كبيرة من الجبص على الجودة بالمعايير العالمية تفوق (200) مليون طن.

- خام الحديد:

فى عدة مناطق أهمها منطقة فرورة بجبال البحر الأحمر ويقدر الخام هناك بحوالى (20) مليون طن، كذلك منطقة قادكوان بشمال البحر الأحمر بإحتياطي (1.9) مليون طن وعدة مناطق أخرى مثل جبل أبو نولو ويقدر بحوالى (60) مليون طن ومنطقة وادى حلفا (250) مليون طن.

رغم كل تلك الثروات إلا أن دورها فى الإقتصاد الوطنى ما زال محدوداً للغاية، والعمل فى مجال البحث والإستكشاف للمعادن دون الطموح نسبةً لمحدودية التمويل. ورغم أن مسئولية البحث والتنقيب عن المعادن فى السودان على عاتق الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية ورغم مجهوداتها المقدره الى أنها دون الطموح ويرجع ذلك أيضاً لمحدودية التمويل من قبل الدولة. ومعظم عمليات البحث والتنقيب عن المعادن كانت مرتبطة ببرنامج العون الفنى والمالى الخارجى والمنح المقدمة من بعض الدول والهيئات.

ولطبيعة عملية التعدين نجد أن هنالك العديد من المعوقات النوعية الخاصة بها بالإضافة الى عملية التمويل وقصور البحث والإستكشاف، منها قلة الكوادر الفنية الوسيطة، بعد معظم الرواسب والتكوينات المعدنية المكتشفة من شبكات الطرق والمياه والسكة حديد، هجرة الكوادر القليلة المتوفرة بالإضافة الى تذبذب أسعار الخامات مع عدم إستقرار وإستمرار العمليات الإنتاجية التعدينية.

ويتطلب الأمر إنفعال القطاع الخاص وإهتمامه بهذا القطاع، وقد بدأ أخيراً يهتم به مع ضرورة تهيئة المناخ لتأسيس شركات مع شركات أجنبية قادرة وذات خبرة واسعة فى التنقيب والبحث للإستفادة من تلك الثروة.

تكونت حديثاً غرفة خاصة بهذا القطاع فى إتحاد الغرف الصناعية تضم أكثر من (30) شركة عاملة فى المجال.

قطاع الطباعة والتعبئة الورقية:

قطاع له أهمية إقتصادية وثقافية وتربوية بجانب أنه يضم قطاع وسيط يهتم بالتعبئة الورقية.

عدد المطابع بأنواعها المختلفة فى السودان مع دور النشر حوالى (131) منشأة وتعمل (45) منشأة منها فى مجال الطباعة التصويرية والحرفية وهناك (6) منشآت تعمل فى مجال الكرتون و(19) مصنع تغليف وورق.

الطاقة الإنتاجية التصميمية لصناعة الطباعة (122.400) طن فى العام والطاقة المتاحة فى حدود (40.400) طن فى العام والفعلية فى حدود (5.000) طن فى العام، يستوعب القطاع حوالى (2.500) عامل ويمكن لهذا القطاع أن يلعب دوراً متقدماً فى العملية التربوية ودفع الإقتصاد الوطنى بتوفير الكتاب المدرسى وطباعة الكتب داخل البلاد بدلاً من تنفيذ ذلك خارجها، وقد تم التوافق على برنامج (توطين الطباعة) لكنه لم ينفذ بالشكل المطلوب رغم تحقيقه بعض النتائج الإيجابية.

ويعانى القطاع من مشاكل الصناعة العامة بجانب عدم إعتبره قطاع صناعى فاعل ومحاسبته فى مجال الكهرباء كقطاع تجارى.

وفى مجال التعبئة الورقية والكرتونية يلعب دوراً فاعلاً فى حفظ المنتجات وترويجها ويمكنه مقابلة إحتياجات بعض القطاعات الصناعية.

مع العلم أنه ليس بالبلاد أى مصنع للورق ويكتسب وجود مثل هذا المصنع أهمية خاصة لهذا القطاع الواعد.

كيفية وماهية البداية الجادة:

بم نبدأ عملية الإصلاح؟.

وضح من العرض المختصر الإمكانيات المتوفرة عملياً فى المجال الصناعى وبديهي أن تكون البداية مستندة لتحليل موضوعى للوضع الحالى مع الإعراف التام بالمشاكل والمعوقات، وتقييم كل ما تم من مجهود وما أقر من سياسات على ضوء معايير محددة تتضمن الأهداف والموجهات، التجانس والإلتزام، التنسيق والمواومة والتكامل، إتساق الخطط التنفيذية مع الأهداف الإستراتيجية، مشاركة القطاع الخاص فى إعداد الخطط وإتخاذ القرار، فاعلية آليات الرقابة والمراجعة ... الخ.

تلك المعايير تقود عملياً للمطلوب من التحليل العلمى وتساعد فى وضع خطط عملية للنهوض بالعملية الصناعية.

وواضح من العرض مدى الخلل وعمق التأثير السالب للسياسات وغياب التخطيط العلمى وعدم توافق السياسات التنفيذية مع المعلن من إستراتيجيات بل وتناقضها فى بعض الحالات مع إستشراء ظاهرة عدم تنفيذ القرارات والموجهات وغياب الرؤوى الإستراتيجية لتطور العملية الصناعية بل وتجاهل الصناعة فى كثير من الحالات من ضمن التجاهل التام للعملية الإنتاجية والتركيز على النهج الإستهلاكى والتمادى فى الفهم الخاطىء للإقتصاد الحر وإقتصاديات السوق والتحرير.

وتتابعت الوثائق والبرامج إلى أن وصلنا للبرنامج الخماسى الأخير الذى تجاهل تماماً موضوع تحريك الطاقات العاطلة رغم الحديث عن بعض الأهداف الكمية وتجاهل موضوع تعميق العملية الصناعية وتنشيط سلاسل القيمة المضافة بل والتطرق لتصدير بعض المواد الخام فى الأهداف الكمية دون الإشارة إلى أهمية تصنيعها.

البداية الجادة للإصلاح المنشود تتمثل فى :-

1. التقييم العلمى والعلمى للطاقات المركبة والمتاحة ووضع برنامج موضوعى لتحريك تلك المتاحة.
2. دراسة موضوع الصناعات المكتملة والرابطة لضمان تكاملية الأداء وربط المراحل والترويج لتأسيس تلك الصناعات غير الموجودة أو موجودة وقاصرة.
3. التقييم الفنى الدقيق لوسائل الإنتاج المتوفرة (الطاقات) وتصنيفها علمياً (تكنولوجيا بالية ، سائدة أو حديثة) ووضع برامج إعادة تأهيل وتحديث تتلاءم وأهداف كل مرحلة من مراحل الإصلاح.

4. إعداد إستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية فى البلاد تركز على الصناعة التحويلية وبصورة خاصة المرتبطة بالإنتاج الزراعى، بحكم أستراتيجيه نوعية المنتجات النهائية لها وما تكتسبه من واقع الإحتياج لها وطنياً وأقليمياً وعالمياً.

5. التركيز على أهمية التصدير للإقتصاد الوطنى كهدف أساسى لآى خطط أو إستراتيجية مستقبلية، مع العلم التام بمجريات تقسيم العمل على المستوى الأقليمى والعالمى على حد سواء مع الإعتبار التام لحقيقة إن السوق الوطنى مهما توسع لا يسع أى خطط جادة للإستفادة من الأمكانيات المتاحة بالبلاد ومن النتائج المتوقعة للصادر :-

- توسيع رقعة السوق وتنوعه.

- إصلاح العجز فى ميزان المدفوعات.

- تحقيق معدلات نمو مضطردة ومستقرة ناجمة عن مضاعفة إنتاج القيمة المضافة.

- إستقرار السياسات الزراعية والصناعية والتعليمية.

- رفع مستوى المعيشة.

6. يتطلب الأمر أن يكون هدف الصادر فى العملية الإصلاحية للصناعة توجهاً مجتمعياً سياسياً وإقتصادياً وتنفيذياً متكاملاً بآليات جادة وحس وطنى عال و لايتحول لأن يكون واجب مؤسسة واحدة (الصادر واجب وطنى لتحقيق الرفا وتوفير الغذاء وتعزيز الإستقلال السياسى).

7. التعامل مع الإتفاقيات الثنائية والإقليمية وفق الأهداف الإستراتيجية الوطنية دون التركيز على العوامل السياسية بصورة تخل أو تعطل تنفيذ تلك الأهداف.

8. تجاوز ربط أمر الصادر كهدف أساسى بموضوع الإكتفاء الذاتى، والبداية الفورية فى معالجة كل عوائق الصادر وفق خطة واضحة.

- عوائق تتصل بالسياسات والتشريعات.

- عوائق تتصل بضعف الإنتاج وإرتفاع التكلفة وضعف القدرة التنافسية.

- عوائق تتعلق بالسياسات الضريبية والجمركية والرسوم.

- عوائق تتعلق بتشريعات العمل والموارد البشرية .
- عوائق تتعلق بالعوامل الداخلية (الذاتية) للقطاع الخاص.
- عوائق تتعلق بالنظام النقدي وسعر الصرف.
- عوائق تتعلق بالتسويق.

وتتعاظم تلك المشاكل والمعوقات للعديد من الأسباب المتداخلة والعوامل المترابطة من خلال الممارسات السابقة والتي أستمرت لعدة سنوات مثل :-

- تركيز الطلب الخارجى لسلع محددة من السودان ومن قبل دول محددة (الصمغ، المنتجات الزراعية الخام، واخيراً البترول).
 - فقد بعض الأسواق لبعض المنتجات الصناعية فى الأسواق العالمية والأقليمية التى بدأت تحوز على نسبة منها (الغزول القطنية، والزيوت).
 - التركيز الجغرافى ولفترات طويلة على دول محددة.
 - إفتقار المؤسسات السودانية للقدرة التسويقية اللازمة وضعف الإمكانيات للترويج.
 - حداثة التجارب فى الصادر الصناعى وعدم إستمرارية النجاح منها.
- فى ظل ذلك الوضع يجب أن يتم تحديد أهداف إستراتيجية متكاملة للصادرات وتحديد دور الصادر الصناعى فيها – وأهم تلك المؤشرات:

1. تحديد الأهداف الإستراتيجية للصادر.
2. إستهداف التنوع فى الصادرات والإنتفاخ على كل الأسواق.
3. مراجعة مكونات سياسة التصدير الوطنية.
4. مراعاة إستراتيجية الصادر فى محاولات دمج الإقتصاد الوطنى فى الإقتصاديات الإقليمية الثنائية أو الدولية.

خاتمة :

تهيئة قاعدة الإنطلاق للإصلاح

مهم جداً ربط كل ذلك بتهيئة الظروف المناسب للبداية الجادة التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف التي يجب أن تتم بلورتها بصورة علمية واقعية وعملية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا تم تجاوز العقبة الأساسية المتمثلة في التأثير المركب للعوامل السياسية بكل مكوناتها والتي يتفق عليها بصورة كاملة والتي تمت الإشارة لها في صدر أكثر من وثيقة تستهدف التقديم لبرامج عمل مرحلية.

بجانب ذلك يجب وضع إستراتيجية عمل واضحة تستهدف مع ما تم الإشارة له من عوامل سياسية تستهدف مكافحة الفساد الذي ظل يشكل هاجساً للعملية الإستثمارية ويجهض كل محاولات إستقطاب رؤوس أموال جادة، وأول معينات المكافحة " الإعتراف بحجم المشكلة" ومن ثم وضع الحلول المناسبة.

مع كل ذلك يجب الإشارة إلى أن البلاد الآن تدار وفق تقسيم إداري " متضخم" يستند على الدستور الإنتقالى ومستويات الحكم وملحق الصلاحيات للولاية وقد تبين من خلال التجربة سلبيات ذلك الأمر مما قاد لإتخاذ بعض القرارات الخاصة " بالاراضى" مؤخراً وإعادة النظر في بعض ما كان يشار إليه بالحق الدستوري..

لم يراع ذلك التقسيم في منظومة الحكم الولائى والمحلى العملية الإقتصادية وتكاملية الخطط وتطوير الموارد في الولايات المتعددة، بل أعطى العديد من الصلاحيات لتشريعات قد تقود عملياً لإستحالة الإستثمار الجاد (كصلاحية تشريع قوانين إستثمار ولائية، قوانين عمل ولائية ، قوانين ضمان إجتماعى ولائية... الخ).

مما يعنى إن المستثمر سيتعامل مع كم هائل من التشريعات التي قد لا تكون متوافقة بل قد تكون متناقضة.

مع ما مورس من تقاطع فى السلطات والصلاحيات والقرارات مما قاد لترسيخ مناخ طارد بدلاً من تهيئة مناخ جاذب مع التأكيد أن مرآة أى مناخ للإستثمار فى النهاية هى درجة الرضا التى يعكسها المستثمر الوطنى من خلال مباشرته عملياً للإستثمار.

فى ذلك يجب أن يتم تقسيم البلاد لأقاليم إقتصادية تبنى على اساس علمى بمؤشرات عملية توضح تلك الأقاليم الموارد والإمكانيات لكل منها وتعد الخطط لتطوير الموارد مستندة على الإمكانيات المتوفرة فى الإقليم مع تعزيز مبدأ التخصص الإقليمى فى إطار خطة تكاملية واضحة لكل الأقاليم فى وثيقة تعبر عن ذلك التكمّل وإستراتيجيه واضحة واضحة تضمن عدم التجنى على الأجيال القادمة وتعين الجيل الحالى لإرساء قواعد لنهضة صناعية متكاملة بشعب منتج مبدع ليس مستهلك سالب.

المراجع :-

1. الأوراق الخاصة بالمنتديات الخاصة بالمؤتمر القومى للصناعة السودانية (تحت شعار نحو تنمية صناعية شاملة (النسيج، الغذائية، الهندسية، الموارد البشرية، التمويل، الجلود والدباغة، الزيوت، التعدين اللحوم الخ 2010م.
2. ورقة السياسات والرؤى المستقبلية للصناعة السودانية 2010م – المؤتمر القومى للصناعة السودانية – إتحاد الغرف الصناعية السودانى.
3. ورقة واقع الصناعة فى السودان المشاكل والحلول 2010م – المؤتمر القومى للصناعة السودانية 2010م.
4. أوراق العمل الخاصة بالمنتديات التخصصية لمنتدى الصادر الصناعى " ملتقى الصادات السودانية التحديات وآفاق المستقبل " 2014م.
5. ورقة إستراتيجية تنمية الصادرات السودانية (منتدى الصادر) -2014م
6. تقارير بنك السودان السنوية الأعوام 2005 – 2013م.
7. مصفوفة التوصيات النهائية (المؤتمر القومى 2010م).

8. مصفوفة توصيات منتدى الصادر الصناعى 2014م.
9. إعلان المبادئ للتنمية الصناعية المؤتمر القومى 2010م.
10. دراسة تحليلية للموازنة المعدلة 2012م والإجراءات الإقتصادية والمالية
2012م – إتحاد الغرف الصناعية .
11. البرنامج الخماسى للإصلاح الإقتصادى 2015- 2019 – المجلد الأول.